مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية
الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jss
جامعة أم القرى UMM AL-QURA UNIVERSITY

مفهوم التنمية المستدامة والجهود السعوديّة لتطويرها وفق الرؤية 2030

The concept of Sustainable Development and the Saudi Efforts to Develop it According to Vision 2030

د. زينب محمد جميل الضناوي [1*]

[1]قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الملك فيصل، الاحساء، المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية

Dr. Zeinab Mohammad Jamil Aldinnawe[1*]

[1]Department of Public Law, College of Law, King Faisal University, Al-Ahsa, Eastern Province, Kingdom of Saudi Arabia

تاريخ التقديم:29/04/23؛ تاريخ ارسال التعديلات: 15/09/23 تاريخ القبول:27/09/23

Received:29/04/23 Revised:15/09/23 Accepted: 27/09/23

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إظهار مفهوم التنمية المستدامة، وتقديم مختلف التعريفات القانونيّة التي تناولَتْها، كما قدَّمت لأهمّ الاتفاقيّات الدوليّة التي تضمَّنَتْ مفهوم التنمية المستدامة، والدورِ الذي قامت به الأمم المتّحدة من خلال السنوات الماضية بهدف تعزيز المفهوم، وحثِّ المجتمع الدوليّ على تحقيق الأهدافِ السبعةَ عشرَ الموضوعةِ ضمن الإستراتيجيّة التنمويّة للسنوات القادمة، والتي تهدف إلى تحقيق المساواة بين مختلف شعوب العالم والأجيال القادمة .

كما قدَّمت الدراسة للدور الريادي الذي قامت به المملكة العربية السعوديّة، انطلاقًا من الرؤية 2030، والتي تمَّ مِن خلالها رَسْمُ السياسة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والإنسانيّة لكافّة المواطنين السعوديّين من جهةٍ، ولكافّة شعوب العالم من جهةٍ ثانية .

وقد خُلُصَت الدراسة إلى أنّ الجهود الدوليّة قائمةٌ على مسارٍ محدّدٍ تناول سبعة عشر هدفًا، وهذه الأهداف تتناول مختلف النواحي الإنسانيّة، وهناك العديد من الاتفاقيّات الدوليّة التي تمّت سابقًا أو حتى في الآونة الأخيرة، والتي كانت في جميعها تهدف إلى تحقيق نوعٍ من التوازن بين مختلف الشعوب البشريّة. كما خلصت الدراسة أيضًا إلى أهمّيّة الدور الريادي الذي تمّ مِن قِبَل المملكة العربيّة السعوديّة، والدعمِ الإنسانيّ الذي تمّ تحقيقُه لغاية الآن والمستمرّ مِن قِبَل مختلف القطّاعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة ضمن المسارين الداخلي والدولي.

الكلمات المفتاحية:التنمية المستدامة، إعلان ريو، إستراتيجيّات السعوديّة 2030، أهداف الأمم المتّحدة السبعة عشر، الاتفاقيات الدولية .

Abstract:

The study aims to show the concept and definition of sustainable development, and the important in-ternational agreements which include the concept of sustainable development. Also the role played by the United Nations promoted the concept and urged the international community to achieve the seven-teen goals, which aims to achieve equality between the various peoples of the present world and future generations.

The study also presented the pioneering role played by the Kingdom of Saudi Arabia ،based on Vision 2030, through which the social economic and humanitarian policy was drawn up for all Saudi citizens on the one hand and for all the people of the world on the other hand.

The study concluded that international efforts are based on a specific path that addresses seventeen goals. These goals deal with various humanitarian aspects. There are many international agreements that took place previously or even recently, all of which were aimed at achieving a kind of balance be-tween the different human peoples. This study also revealed the importance of the pioneering role played by the Kingdom of Saudi Arabia, the humanitarian support that has been achieved so far and continued by various economic, social sectors within the domestic and international tracks.

Keywords: Sustainable development ،the Rio Declaration ،Saudi strategies 2030 ،The seventeen goals of the United Nations.

المؤلف المراسل :د. زينب محمد جميل الضناوي
البريد الالكتروني الرسمي : zaldinawe@kfu.edu.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/ss36689034
1658-8169 / © 2024 by the Authors.
Published ***by J. Umm Al-Qura Univ. Soc. Sci.***

المقدّمة:

قدَّمت اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة النشرةَ التنمويّةَ الاجتماعيّةَ، والتي جاءت تحت عنوان: "القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخطّة التنمية المستدامة لعام 2030"، حيث أشارت فيه إلى أهمّيّة المحافظة على الموارد الموجودة الآن لدى مختلف الشعوب الإنسانيّة، والعملِ على ضرورة تنظيمه والمحافظة عليه للشعوب القادمة عبر تصريحها التالي: "إنّ خُطّة التنمية المستدامة 2030 تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحترامُ التامُّ للقانون الدولي. وترتكز الخُطّة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدوليّة لحقوق الإنسان، وإعلانِ الألفيّة والوثيقة الختاميّة لمؤتمر القمّة العالمي 2005، وتمتدي بصكوكٍ أخرى، مثل إعلان الحقّ في التنمية".

لذلك نجد بأنّ التنمية المستدامة أصبحت هدفًا أساسيًّا لكلّ دول العالم؛ لما لها من ترابطٍ ونتائجَ على نواحي الحياة الإنسانيّة المختلفة: كاقتصاديّةٍ، واجتماعيّةٍ، وبيئيّةٍ، وسياسيّةٍ، وبمعنى آخر في جميع المجالات الإنسانيّة التي تؤدّي إلى استمرار الحياة الإنسانيّة لكافّة الشعوب الحالية والمستقبليّة؛ فكان من المنطقي أن تبادر الحكومات جمعاء لوضع سياساتٍ وخططٍ تحقّق من خلالها الأهداف الأساسية، وذلك من خلال الطاقات البشريّة والقدرات الماليّة.

ولعلّ مِن أبرز ما توصّلت له الأمم المتحدة بالتضامن مع مختلف الحكومات: هو ضرورة الاعتراف التامّ بحقّ الأجيال القادمة مِن الاستفادة مِن موارد وطاقات البلاد، وهو ما عُرف لاحقًا بمفهوم التنمية المستدامة، فركّزت الأمم المتّحدة بشكلٍ أساسيٍّ على الشباب كونَهم القوّةَ المستقبليّةَ القادرةَ على تحقيق الأهداف السبعة عشر على المدى الطويل، فأطلقت عددًا كبيرًا من الفرص الإنمائيّة لتعزيز شراكتهم، وذلك في مختلف المنتديات المتعلّقة بالتنمية المستدامة، وتشجيع جميع الفئات الاجتماعيّة من الرجال والنساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة للعمل للإسهام بتعزيز الاقتصاد المستدام من خلال ما تقدّمه هذه الشريحة للمجتمعات كافّة.

أعطت المملكة العربيّة السعوديّة الأولويّة للتنمية المستدامة في مختلف نواحيها دون استثناءٍ، وقدّمت مفرداتٍ جديدةً وثابتةً في سبيل تحقيق أهدافها السبعة عشر؛ ممّا أكسبها مرتبةً متقدّمةً على الدول الأخرى، فنراها دفعت العجلةَ التنمويّةَ لمعالجة العديد من الموضوعات الإنسانيّة، والتي تكفل الحياة الأمثلَ لكافّة المواطنين، ولعلّ ذلك يظهر وبشكلٍ واضحٍ مِن خلال ما قدَّمته الحكومة الرشيدة مِن قراراتٍ تتعلّق بمعالجة جميع القضايا الأساسيّة داخل الدولة، مثل: معالجة البطالة، وتنوّع الاقتصاد، والعملِ على تقديم رؤيةٍ جديدةٍ للتخطيط الاجتماعي والحضري، وذلك من خلال مختلف القطاعات الاجتماعيّة: كالقطاع الصحّي والتعليمي، وتحقيقِ المساواة بي المواطنين كافّة. ناهيك عمّا قامت به على الساحة الدوليّة من المساهمات الفعّالة والرائدة بهدف الوصول بكافّة شعوب العالم نحو البيئة القادرة على تحقيق التوازن الإنساني للجميع.

إشكاليّة البحث:

انطلاقًا ممَّا قُدِّم كان لا بُدَّ مِنَ التطرُّق إلى التساؤلات الآتية للوصول إلى الأهداف المرجوَّة، والتي تمثَّلت بالآتي:

مدى الوضوح لمفهوم التنمية المستدامة من خلال الأعمال القانونيّة الدوليّة المقدّمة في هذا المجال، وأهمّ الاتفاقيّات الدوليّة التي قدّمت الإستراتيجيّات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودور المملكة العربيّة السعوديّة في هذا المجال، وما تمّ تحقيقه من خلال الرؤية 2030. ولعلّ الإشكالية الأساسية تتمحور حول: ما هي الجهود الدوليّة والسعوديّة لتطوير التنمية المستدامة؟

أهمّيّة البحث:

التنمية المستدامة لم تعدْ هدفًا خاصًّا لدولةٍ ما أو جهةٍ محدّدةٍ، ولم تعدْ مشروعًا للسنوات القليلة القادمة، بل أصبحت مسارًا عالميًّا يهدف لتحقيق التوازن والمساواة لكافّة الشعوب الحاليّة والمستقبليّة.

ظهر المفهوم بدايةً بالتنمية الإنمائيّة، ونظرًا لأهمّيّة الموضوع وضروريّته لاستمرار الحياة الإنسانيّة، عاد المفهوم وظهر بمسمّى التنمية المستدامة، وحددت تاريخ مراجعة تطوّره بـ 2030، وحدّدت أهدافه بسبعة عشر هدفًا أساسيًّا لكافّة الشعوب.

لذلك تجسدت أهمية البحث من خلال إعادة اظهار للعديد من الاتفاقيات الدولية سواء القديمة أو الحديثة نسبياً، كما قد البحث الجهود الدولية للعمل لتحقيق أهداف هذه الاتفاقيات. كما أن البحث يعتبر من الناحية القانونية انطلاقة جديدة وعصرية تحمل في طياتها مختلف العناصر القانونية التي قد تكون مفيدة وقيمة لدراسات لاحقة يسعى من خلال الباحثين الحديث عن التنمية المستدامة بإطار قانونية دولي جديد. بالإضافة إلى الأهمية الأخرى والتي قدمت نموذج ناجح وحديث من خلال الاستراتيجيات الفعلية والجهود الجبارة التي قامت بها المملكة العربية السعودية كي تكون منارة تضئ السبيل للعديد من الدول للسير ضمن المنهج نفسه والذي تحقق من خلال الرؤية 2030 كون المملكة شريكًا فعّالًا وأساسيًّا في المجتمع الدولي.

أهداف البحث:

حاول الباحث تقديم العديد من الأهداف وذلك لإبراز ما تضمن البحث من أفكار وقد تمثلت بالتالي:

تمثل الهدف الرئيس للبحث في تقديم مفهوم التنمية المستدامة كونها من الأمور التي أُعيد طرحها في الآونة الأخيرة على الساحة الدولية، كما أنها استحوذت على الاهتمام الداخلي لدى القيادة الرشيدة في المملكة العربية السعودية انطلاقاً من استراتيجياتها المعتمدة في الرؤية 2030، كما تضمن البحث العديد من الأهداف الفرعية التي تمحورت حول:

تقديم مختلف التعاريف التي قدّمت مفهوم التنمية المستدامة،

طرح أهمّ الاتفاقيّات الدوليّة التي عالجت موضوع التنمية المستدامة؛ وذلك بهدف نشر السياسات الدوليّة المتعلّقة بها،

إبرازِ الجهود المبذولة في هذا السياق،

كما هدف البحث إلى تقديم التجربة السعوديّة المميّزة في هذا المجال، وحثّ الدول على السير ضمن المسار نفسه بهدف تحقيق جميع الأهداف الأمميّة المقصودة.

منهجيّة البحث:

لتوضيح التساؤلات وتحقيق الاهداف السابقة كان لا بُدّ من الاعتماد على الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي للاتفاقيّات الدوليّة والجهود السعوديّة، والأسلوب الأول تم اعتماده من خلال الوقوف على أهم الاتفاقيات الدولية وتقديم عناصرها والاعتماد على وصف أهم ما حملته من مؤشرات على الساحة الدولية. وتم الاعتماد على الوصف التحليلي من خلال تحليل الاتفاقيات الدولية ومطابقتها مع الواقع العملي من خلال مدى الالتزام بها والعمل على تحقيق أهدافها وطبعاً كانت المملكة العربية السعودية هي النموذج الرائد التي اعتمد عليه في الدراسة سواءٌ على المستوى الداخلي أو الدولي.

الدراسات السابقة:

لقد سبق بحثنا العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة ولكن من زاوية وجوانب مختلفة. ولعل أبرزها كان في الدراسات التالي ذكرها:

رسالة دكتوراه تحت عنوان" مركز العقوبات الاقتصادية الدولية في ميثاق الأمم المتحدة"، والذي تناول فيه الباحث العقوبات الاقتصادية ومدى آثارها السلبية على التنمية المستدامة على الدول التي تفرض عليها العقوبات من قبل الأمم المتحدة.

رسالة دكتوراه بعنوان: " الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، وقد قدم من خلالها الباحث تسليط الضوء على فكرة البيئة ومدى انعكاساها على التنمية المستدامة انطلاقاً مما يجعل حمايتها سبباً مباشراً لتحقيق أهداف الاستدامة على الصعيد الداخلي للدول.

أطروحة دكتوراه بعنوان" الحماية القانونية للملكية الفكرية وفق مقتضيات التنمية المستديمة"، حيث ركز الباحث في دراسته على دور التنمية المستدامة وفعاليته في شتى المجالات سواء الاجتماعية والثقافية والعلمية وما يرافقها من حماية للملكة الفكرية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الأول

الإطار العام للتنمية المستدامة

أصبح مفهوم التنمية المستدامة أحدَ أهمِّ المفردات التي استحوذت على الاهتمام العالمي؛ وذلك بالتزامن مع أزمة التغيّر المناخي، وما رافقها مِن تداعياتٍ على الشقّ الاقتصادي والاجتماعي، سواءٌ على الساحة الدوليّة والداخليّة. ورغم أنّ مفهوم التنمية ليس بالجديد، فإنّه لا زال موضعَ اهتمامِ المجتمع الدوليّ من خلال عقد المؤتمرات وإنشاء الوثائق الدوليّة أو إصدار التقارير، أو من خلال المجتمع الداخليّ لمعظم الدول التي تسعى جاهدةً لوضع الإطار القانونيّ السليم الذي يسعى لتحقيق الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.

وانطلاقًا ممّا سبق ولتوضيح مفهوم التنمية المستدامة؛ كان لا بُدّ مِن تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: الأول يقدّم ماهية التنمية المستدامة مِن مختلف الجوانب، وفي المطلب الثاني تسطير مفهوم التنمية المستدامة في الاتفاقيّات الدوليّة.

المطلب الأول: ماهيّة التنمية المستدامة

استخدمت الأبحاث العربيّة مصطلح التنمية المستدامة على اعتبار أنّه مرادِفٌ للمصطلح الإنكليزي Sustainable Development، والذي هو بدوره مستمدٌّ من علم الEcology الذي يوضّح نموّ المجتمعات البشريّة وتوزيعها وتنظيمها بالنسبة لعلاقاتها بالبشر الآخرين، والأنواع الأخرى مِن الأحياء والبيئة التي تعيش فيها. ولكن ذلك لا ينفي التعاريف المتعدّدة التي قُدِّمت لتوضيح فكرة ومفهوم البيئة المستدامة.

لقد بدأ مفهوم البيئة المستدامة بالظهور في المجتمع الدوليّ الذي ركّز وبشكلٍ كبيرٍ على البيئة وكيفيّة المحافظة عليها، سواءٌ تمّ ذلك من خلال الحفاظ – كهدفٍ رئيسيٍّ– على الموارد الطبيعيّة، أو خلْق التوازنات الجوهريّة في التنمية المستدامة (الشيخ، 2001).

بمعنى آخر: فإنّ مفهوم التنمية المستدامة قد ركّز على موضوعٍ أساسيٍّ ألا وهو مستقبل الأرض والطرق الكفيلة للمحافظة على مواردها، ليس لأجيالنا فقط، بل للأجيال القادمة جمعاء (غنايم، 2001).

ولعلّ أهمّ التعريفات التي قدّمت مفهوم التنمية المستدامة هو التعريف الصادر عن تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لعام 1987 الذي عرّفها بأنّها: "تلك التنمية التي تلبّي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم". ولا بُدّ مِن الإشارة إلى أنّ المصطلح قد شهد العديدَ مِن المراحل التي مرّ بها حتى وصل إلى التعريف النهائي؛ حيث بدأ مفهوم التنمية المستدامة –الذي قُبل من قِبل الأمم المتحدة– يشير إلى النموّ الاقتصاديّ فقط، مثل: الدخل القومي، والدخل الفردي (عيسى، 2008). ولكن عاد واكتسب المفهوم أبعادًا جديدةً كالأبعاد الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة، ولم يقف تطوّر المفهوم عند هذا الحدّ بل أخذ منحًى آخر تمثّل في التركيز على النواحي الحقوقيّة والديمقراطيّة؛ لذلك نجده قد توسّع وظهر ذلك بوضوحٍ من خلال إعلان ريو لعام 1992 الذي أكّد على أنّ التنمية المستدامة تحقّق

التنمية من خلال تحقيق العدالة بين الأجيال في توزيع الموارد الطبيعية (Dominique،2005).

وقد أشار البنك الدولي في تقريره المتعلّق بالتنمية المستدامة إلى أنّها: "تلك العملية التي تهتمّ بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنمويّة الحاليّة للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرّة عبر الزمن إذ إنّ رأس المال الشامل يتضمّن رأسَ مالٍ صناعيًّا وبشريًّا واجتماعيًّا وبيئيًّا (الهيتي، 2014).

كما قدّمت اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (ESCWA) التنميةَ المستدامةَ بأنّها: "تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعيّة والبيئيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والمؤسسيّة على أساس المساواة" (الشحي، 2017).

ولم يختلف التعريف الصادر عن أحد أجهزة الأمم المتحدة وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، التي عرَّفت التنمية المستدامة بأنّها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعيّة والتغيير المؤسّسي لتحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات الإنسانيّة للأجيال الحالية والمستقبليّة، بطريقةٍ ملائمةٍ مِن الناحية البيئيّة ومناسبة من الناحية الاقتصاديّة، ومقبولةٍ من الناحية الاجتماعيّة" (عبد الرحمن، 2007).

كما وتجدر الإشارة إلى أنّ التعريفات المتعدّدة والمنسجمة –التي قُدِّمت للتنمية المستدامة– لم تنحصر فقط في نطاق المنظمات الدوليّة، بل إنّ العديد من الفقهاء والباحثين قدَّموا مِن جهتهم تعريفاتٍ كثيرةً وإنْ كانت في مجملها تصبّ ضمن الإطار السابق مِن التعاريف السابقة، فعلى سبيل المثال: قدم الباحث (Edward Brabier) تعريفًا مِن خلال العديد مِن الأبحاث التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة في مراحلها الأولى بأنّها: "ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدّي إلى الارتفاع بالرفاهيّة الاجتماعيّة، مع أكبر قدرٍ من الحرص على الموارد الطبيعيّة المتاحة، وبأقلّ قدرٍ مِنَ الأضرار والإساءة البيئيّة" (عبد الله، 1998/ Brabier،1987).

في حين عرَّف (James Smith) في تقريره الشهير تحت عنوان: (من أجل التغير التنمية المستدامة) بأنّها: "تنميةٌ لا تكفي بتوليد النموّ وحسب، بل توزيع عائداته بشكلٍ عاديٍّ أيضًا، وهي تجدّد البيئة بدل تدميرها، وتمكّن الناس بدل تهميشهم، وتوسيع خياراتهم وفرصهم، وتؤهّلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثّر في حياتهم، إنّها تنميةٌ لصالح الفقراء والطبيعة والمرأة، وتستند على النحو الذي يحافظ على البيئة، وهي تنميةٌ تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة فيما بينهم" (ميلود، 2020).

ويرى الباحث بأنّ التعريفات المختلفة والمتعدّدة المصادر، لم تختلف في جوهرها كما هو معتادٌ عند طرح مصطلحٍ قانونيٍّ أو اقتصاديٍّ أو حتى اجتماعيٍّ، فكما هو واضحٌ فإنّ التعريفات تتوجّه بمجملها نحو فكرة العمل على الاستفادة من الموارد الطبيعيّة الموجودة داخل الدول، ولكن ضمن إطارٍ محدّدٍ وهو الاستفادة المشروطة بالمحافظة على هذه الموارد بشكلٍ يُبقي استمرارَها للأجيال القادمة. فالمجتمع الدوليّ تدارك لضرورة الاستفادة مِن الموارد، وعدم إمكانيّة عزلها عن المجتمعات الإنسانيّة، ولكن ما أراد مفهومُ التنمية المستدامة التركيزَ عليه: هو استدامة الموارد الطبيعيّة بشتّى الوسائل، ووصولُها إلى الشعوب القادمة بمنتهى العدالة والمساومة، وبالتالي عدمُ استهلاكها بشكلٍ تعسّفيٍّ ودون مبرّرٍ طبيعيٍّ من جهةٍ وقانونيٍّ من جهة ثانية.

لذلك وجدنا الكثير من التعريفات والمفاهيم التي شرحت الفكرة والمفهوم بشكلٍ مشتركٍ، ولم نجد أيَّ تعارضٍ بين التعريفات المختلفة، وهذا أمرٌ إنْ دلّ على شيءٍ فهو يدلّ على اتّفاق المجتمع الدوليّ على أهمّيّة وصحّة مفهوم التنمية المستدامة، وضرورة العمل على تطبيقه لِما فيه من مصلحةٍ ومنفعةٍ للشعوب الإنسانيّة كافّة.

المطلب الثاني: تسطير مفهوم التنمية المستدامة في الاتفاقيّات الدوليّة

أدرك المجتمع الدولي أنّ مِن أكبر المشكلات التي تواجه الجماعة الدوليّة وشعوبها في الفترة القادمة هي تلك المتعلّقة بالتنمية بشكلٍ أساسيٍّ؛ حيث أصبحت التنميةُ بشكلها الحالي طريقةً لاستنفاد موارد التنمية بشكلٍ صارخٍ، مع أنّ الأصل أنْ تكون وسيلةً للارتقاء بالإنسان ومسارًا يؤدّي إلى رقيّه وللارتقاء به في السنوات القادمة، سواءٌ الأجيال الحالية أو القادمة (عبد السلام، 2011). فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية نجد بأنّ الثقافة الاقتصاديّة –التي عمّت دول العالم والمجتمع الدولي بشقّيه النامي والصناعي– كانت عبارةً عن مجموعةٍ مِن الأفكار التي زادت من حدّة المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة (عبد الغني، 2009).

واستمرّ التخبّط في المجتمع الدولي إلى أنْ ظهر ما سُمِّي بنادي روما في عام 1968م، حيث قدَّم النادي مشروعًا حول المشكلة الأساسيّة التي تواجهها البشريّة جمعاء، وذلك انطلاقًا من فكرة النموّ وحدوده وتطوّر المجتمع البشري وعلاقاته باستعمال واستغلال الموارد الاقتصاديّة وذلك من خلال المائة عام القادمة. وقد قدَّم النادي تقريرَه المتضمّن مفهومَ التنمية المستدامة من خلال نموذجٍ محدود النموّ لعام 1972م، وكان يؤكّد على أنّ استمرار الاتجاهات والمسارات الحالية للنموّ في السكان والإنتاج وتلوث البيئة على ما هي عليه سوف تؤدي إلى نتيجة حتمية وهي أن الكرة الأرضية سوف تبلغ منتهاها خلال المائة عام القادمة (بن علي، 2019).

بعد تقرير نادي روما لعام 1972م، وفي نفس العام عُقِد مؤتمرٌ للأمم المتحدة في السويد العاصمة ستوكهولم، وكان الهدفُ الأساسيُّ للمؤتمر عقدَ قمّةٍ حول البيئة وعلاقتها بالفقر، حضر المؤتمرَ ممثّلو 113 دولة، إضافةً إلى ممثّلي منظّمات غير حكوميّة، حيث نبّه المؤتمرُ الدولَ على ضرورة التركيز على مبدأ البيئة عند رسمها لسياساتها الداخليّة، والتركيز مِن قبلها على كلِّ ما يخصّ موضوعات البيئة مِن تلوّثٍ في الماء والهواء، بالإضافة إلى مشكلات النموّ الحضري وتبعاته، وبالتالي إيجاد الحلول الرصينة القادرة على مواجهة الحالة الدوليّة السائدة (إبراهيم، أبو راضي، 2004). وقد تمّ استعمال مصطلح التنمية المستدامة لأول مرّةٍ من قبل الأمين العام للمؤتمر، ولكن ضمن تفسير

محدّد، ممّا دفع برنامج الأمم المتحدة NUEP عام 1973 لتعريفه بأنّه: "تنمية ملائمة للجماعات المحلّيّة طبقًا لمواردها البشريّة والطبيعيّة الخاصّة بها" (قايدي،2002).

ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّ المؤتمر اعتبر أوّلَ وثيقةٍ دوليّةٍ تحدّثتْ عن العلاقات الدوليّة المتعلّقة بالبيئة، والمسؤوليّة المترتّبة على مَن يضرّ بها. كما قدّم المؤتمر 109 توصيةً تدعو الحكومات والمنظّمات الدوليّة والوكالات التابعة للأمم المتحدة إلى ضرورة وضع خطّةٍ لحماية الحياة البشرية وبيئتها، وذلك من خلال ما نصّ عليه المبدأ الأول مِن إعلان استكهولم، حيث نصَّ على: "للإنسان حقٌّ أساسيٌّ في الحرّيّة والمساواة وظروف الحياة الكريمة في بيئةٍ نظيفةٍ تتيح له العيشَ في كرامةٍ ورفاهيةٍ" (أعمر، 2008). كما أشار المؤتمر إلى أنّ المسؤوليّة ملقاةٌ على عاتق الدول النامية والصناعيّة على حدٍّ سواءٍ، وأنّ البيئة النظيفة هي حقٌّ للإنسان، وذلك لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبليّة، ولا بُدّ من العمل مجتمعين لتحقيق الحرّيّة والمساواة في التنمية المستدامة؛ لأنّها معيارٌ يُظهر التقارب بين الإنسان وسياسات التنمية المستدامة (علي، 2016).

في نهاية عام 1983 دعت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة لإنشاء لجنةٍ عالميّةٍ وخاصّةٍ ومستقلّةٍ، يكون هدفُها الأساسيُّ البحثَ والدراسةَ في مشاكل التنمية وعلاقتها بالبيئة، وقد أُنشِئَتْ هذه اللجنة وأُطلق عليها اسمُ اللجنة العالميّة للبيئة. وقد كانت هذه اللجنة برئاسة غروهارليم بروتنلاند، وبدأتْ عملها في عام 1984، وقدَّمت تقريرها المفصّل في عام 1987 إلى الأمم المتحدة، وكان تحت عنوان "مستقبلنا المشترك". وبينت بروتنلاند الإطار العامّ لهذه اللجنة بالقول: "لعلّ أكثر مهمّةٍ ملحّةٍ تُواجهنا اليوم هي إقناع الشعوب بالحاجة إلى العودة إلى العمل متعدّد الأطراف... ولا بُدّ للتحدّي الخاصّ بالعثور على مسارات التنمية" (خلدون، 2019).

اتّخذت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في عام 1989 قرارها بعقد مؤتمرٍ في البرازيل بمدينة ريو دي جانيرو، وذلك بعد التقرير المقدَّم مِن لجنة بروتنلاند لعام 1987 السابق الذكر، والذي تمّ اعتمادُهُ مِن قبل الجمعيّة العامّة في عام 1989. وقد خرج المؤتمر بمجموعةٍ مِن الوثائق القانونيّة كان أولَها إعلانُ ريو وجدول أعمال القرن 21، بالإضافة إلى اتّفاقيّة التغيرات المناخيّة، واتّفاقية التنوّع البيولوجي (طلبة، 1995).

إعلان ريو:

انعقد المؤتمر وعُرِف باسم "قمّة الأرض" في ريو دي جانير والبرازيل، في المدّة مِن 3 إلى 14 يونيو 1992، وأبرز إعلان ريو كيف أنّ العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة المتعدّدة تَنشأ معًا وتستمرّ بشكلٍ طبيعيٍّ ومستمرٍّ، وكيف أنّ النجاح يتطلّب العمل في القطّاعات مجتمعةً لضمان الاستمراريّة مع مرور الوقت.

وقد كان مِن أبرز أهداف "لقمة الأرض" هو إصدار جدول أعمالٍ محدّدٍ ومخطّطٍ جديدٍ للعمل الدولي بشأن قضايا البيئة والتنمية في القرن الحادي والعشرين، وإنّ من أهمّ ما أصدرته "قمة الأرض" أنّ مفهوم التنمية المستدامة يعدُّ هدفًا يمكن تحقيقه لكافّة شعوب الأرض، بغضّ النظر عمّا إذا كانوا على المستوى المحلّي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي، كما أقرّت بأنّ دمج وتحقيق التوازن بين جميع العناصر الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة في خدمة الشعوب أمرٌ حيويٌّ لاستدامة الحياة البشريّة على هذا الكوكب، وأنّ مثل هذا النهج المتكامل قابلٌ للتحقيق، ولكنّ تحقيق ذلك يتطلّب تصوّراتٍ جديدةً لطريقة الإنتاج والاستهلاك.

كان هذا المفهوم ثوريًّا في وقته، وأثار نقاشًا حيويًّا داخل الحكومات وبين الحكومات ومواطنيها حول كيفيّة ضمان استدامة التنمية بشكلٍ تامٍّ للأجيال القادمة.

وقد تضمّن الإعلان سبعةً وعشرين مبدأً:

المبدأ الأول: أشار الإعلان أنّ مِن حقّ الشعوب أنْ تحيا حياةً صحّيّةً ومنتجةً في وئامٍ مع الطبيعة، كما أكّد المبدأ العشرون على الدور الحيوي والأساسيّ للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة.

وختم الإعلان بالمبدأ السابع والعشرين: الذي أشار إلى ضرورة العمل والتعاون بين الدول والشعوب في سبيل تحقيق المبادئ الواردة في هذا الإعلان من أجل تطوير التنمية المستدامة.

جدول أعمال القرن:

تضمّن هذا الجدول خطّةً تفصيليّةً للمرحلة المقبلة –أي للقرن 21– لتحقيق المستقبل لكوكب الأرض كما جاء بالجدول، وقد تبنَّتْهُ 182 دولةً، وتضمّن أربعين فصلًا يشتمل على أبعادٍ إستراتيجيّةٍ للأعمال الواجب اعتمادها لتحقيق الحماية للبيئة والتنمية المستدامة للبشرية جمعاء بشكلٍ متكاملٍ (خلدون، 2019).

اتّفاقيّة التغيّرات المناخيّة:

نصّت هذه الاتفاقيّة على الحقّ في التنمية، وحثّت الدول على ضرورة تنظيم سياساتٍ وإجراءاتٍ داخليّةٍ تَضْمَنُ تطبيق نظامِ حمايةِ المناخ مِنَ النشاطات الإنسانيّة التي تؤثّر بشكلٍ سلبيٍّ على البيئة العامّة للشعوب، وبالتالي تؤثّر على عناصر البيئة المستدامة. وأشارت في مادّتها الثانية إلى أنّ الهدف الأساس من هذه الاتفاقيّة أو أيّ اتفاقيّاتٍ دوليّةٍ في نفس السياق، هو المحافظة على النظام المناخيّ العامّ ضمن فترةٍ زمنيّةٍ محدّدةٍ تضمن التقدّم في مجال التنمية الاقتصاديّة بشكلٍ دائمٍ.

وأكملت الاتفاقيّة في نفس السياق مشيرةً للمسؤوليّات الملقاة على عاتق الدول في سبيل المحافظة على البيئة العامّة للشعوب كافّة، حيث حدّدت الالتزامات القانونيّة الواجبِ اعتمادُها من قبل الدول للأطراف؛ لتحقيق كافّة مواد الاتفاقيّة التي بلغت ستة وعشرين مادّةً، ذكرت في مادّتها الرابعة

والعشرين المتعلّقة ببند التحفّظ، بأنّه لا يجوز لأيّ دولةٍ هي طرفٌ في الاتفاقيّة إبداء تحفظّاتٍ على الاتفاقيّة ذاتها.

اتّفاقيّة التنوّع البيولوجي:

الهدف العام للاتفاقيّة هو تشجيع الإجراءات التي مِن شأنها أنْ تؤدّي إلى مستقبلٍ مستدامٍ، وذلك مِن خلال الحفاظ على التنوّع البيولوجي الذي يُعدُّ أساسًا مشتركًا للبشرية جمعاء، وشملت الاتفاقيّة التنوّع البيولوجيّ مِن مختلف المستويات، سواءٌ النظم الإيكولوجيّة أو الأنواع والموارد الوراثيّة.

إنّ اتّفاقية التنوّع البيولوجي مستلْهَمَةٌ من الالتزام المتزايد للمجتمع العالمي بالتنمية المستدامة، وقد أشارت بشكلٍ أساسيٍّ إلى أهمّيّة الموضوعات التالية:

حفظ التنوّع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوّناته وعناصره.

المشاركة العادلة والمنصفة للمزايا الناجمة عن استغلال الموارد الجينيّة.

لم تكن الجهود الدولية محصورةً بالاتفاقيّات الدوليّة المذكورة أعلاه، بل إنّ المجتمعَ الدوليَّ قد شارك بالكثير من التجمّعات الأمميّة الدوليّة التي تمّ إقامتها خلال سنواتٍ متعاقبةٍ، وكان أهمّها على الشكل التالي:

في عام 1997، عُقدت دورةٌ استثنائيّةٌ للجمعيّة العامّة مكرَّسَةً للبيئة، عُرِفَتْ باسم "قمة الأرض50+"، كانت تُعنى بدراسة وتنفيذ جدول أعمال القرن 21، وتمّ اقتراح برنامجٍ لمواصلة التنفيذ.

بعد ثلاث سنوات –أي في عام 2000– أقرّت قمّة الألفيّة، وكانت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

وفي عام 2002 وضعت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج خطّةَ عملٍ جديدة.

في الأعوام 2005 و2008 و2010، استُعرضت الأهداف الإنمائية للألفية في اجتماعاتٍ رفيعة المستوى في نيويورك.

تبع ذلك في عام 2012، في ريو، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقد عُرِف أيضًا باسم "ريو+20". بعد هذا الحدث تمّ إنشاء جمعيّة الأمم المتّحدة للبيئة لتصبح الهيئة رفيعةَ المستوى في العالم لصنع القرار بشأن البيئة.

في عام 2013، وقبل عامين من الموعد النهائي المحدّد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عُقدت فعاليّةٌ استثنائيّةٌ في نيويورك، حيث وافقت الدول الأعضاء على عقد قمّةٍ رفيعةِ المستوى في سبتمبر 2015؛ لاعتماد مجموعةٍ جديدةٍ من الأهداف، والتي من شأنها أن تبنى على الأسس التي حدّدتها الأهداف الإنمائيّة للألفية.

بعد عامين أي في عام 2015، أصدرت قمّة الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة: جدولَ أعمال 2030، وأهدافَ التنمية المستدامة السبعة عشر.

وعليه لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ الجهود الدوليّة الحثيثة أدركت في الآونة الأخيرة من القرن الحالي، ضرورةَ المحافظة على الموارد الطبيعية، والسعيِ بجهودٍ دوليّةٍ نحو تقديم تنمية مستدامة تقدّم أفضل ما لديها للشعوب الحالية، وتأمّن في الوقت نفسه المساواةَ البيئيّة المستدامة للشعوب والأجيال القادمة.

جميع الاتّفاقيّات الدوليّة التي تمّ إقامتها، أو التي سيتمّ إقامتها في المستقبل، يرى الباحث بأنّ جلّ اهتماماتها سوف تكون محصورةً بالإجراءات والسياسات الداخليّة والدوليّة الكفيلة بشكلٍ أساسيٍّ بالمحافظة والتطوير للتنمية المستدامة خوفًا من خسارتها في الحاضر أو انعدامها بالمستقبل.

المبحث الثاني

التنمية المستدامة في المملكة العربيّة السعوديّة ضمن الرؤية 2030

أصبح واضحًا جدًّا بأنّ المملكة العربيّة السعوديّة بدأت بخطوات التنمية المستدامة بكلّ ثقةٍ ومثابرةٍ، بل لا يخفَ على أحدٍ الجهودُ الجبارةُ المبذولةُ بهدف تحقيق أهدافها السبعة عشر المقرّرةِ مِنَ الأمم المتّحدة، كما يعلم الجميع وتأكّد التطوّرات السريعة والمتقنة الحاصلة في المملكة، بأنّ السعوديّة تشهد ازدهارًا لافتًا على كافّة الأصعدة، لعلّ أبرزها على الصعيدين الاقتصاديّ والاجتماعيّ، ومن أبرز نتائجها الارتفاعُ الذي تحقَّق في جميع مؤشّرات التنمية المستدامة، فبعد أنْ أُطلقت الرؤيةُ 2030 بدأ تحوّل الاقتصاد القائم على الموارد الطبيعيّة فقط –كالغاز والنفط– إلى إطلاق المبادرات التي تؤدّي إلى تنوّع اقتصاد الدولة وبالتالي مداخيلها، وينتج فرصَ عملٍ كثيرةٍ مستقبليّةٍ، سواءٌ في القطّاع الخاصّ أو العامّ.

ولتسليط الضوء على الجهود الأمميّة والسعوديّة كان لا بُدّ مِن تقديم مطلبين ضمن هذا المبحث:

المطلب الأول: يتناول خطّة الأمم المتّحدة لتطوير التنمية المستدامة والموقف السعودي منها.

وفي المطلب الثاني: التركيز على الخطوات السعوديّة لتحقيق التنمية المستدامة ضمن الرؤية 2030.

المطلب الأول: خطّة الأمم المتّحدة لتطوير التنمية المستدامة والموقف السعودي منها

قدّمت خطّة الأمم المتحدة 2030 الإطارَ العامَّ للسياسات الداخليّة للدول الأطراف. كما صوّبت الاتّجاه نحو تحديد السياسات العالميّة من جهةٍ والداخليّة من جهةٍ ثانية نحوَ تطوير الأهداف الإنمائيّة، وتقديم فرصٍ جديدةٍ للعنوان الأساسي، وهو التوازن بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ففي عام 2015 اتّفقت الدول في احتفال الأمم المتّحدة بالذكرى السنويّة السبعين لإنشائها في نيويورك، والتي أَطلقت من خلالها أهدافها السبعة عشر المتعلّقة بالتنمية المستدامة. وتركّز الأهداف بشكلٍ أساسيٍّ على الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وجميعِ المعاهدات الدولية المعنيّة بحقوق الانسان، بالإضافة إلى إعلان الحقّ في التنمية، فقد أكّدت الخطّة على أنّ حقوق

الإنسان هي حقوقٌ للجميع، ويمكن تفعيلها من خلال تطوير التنمية المستدامة، مؤكِّدةً على ضرورة العمل عليها، سواءٌ في الدول المتقدّمة أو النامية؛ لذلك نجد بأنّ الخطّة الإنمائيّة المتّصلة بالتنمية المستدامة جاءت بإجماعٍ مِن قبل الدول المشاركة، والموافقة التامّة على أهدافها السبعة عشر، وغاياتها الـ 169 ومؤشّراتها 231.

وقد أضافت المفوّضيّة السامية لحقوق الإنسان وخطّة التنمية المستدامة لعام 2030 بأنّ أهداف التنمية المستدامة تختلف من عدّة نواحٍ عن الأهداف الإنمائيّة للألفية، وقد بيّنت ذلك مِن خلال العديد من النقاط الأساسيّة التي أشارت مِن خلالها إلى تميّز وتقدّم التنمية المستدامة عن الخطّة الإنمائيّة للألفية، وقد أبرزت ذلك من خلال العديد من النقاط، والتي كانت على الشكل التالي:

أولًا: العالميّة:

أولى ما تميّزت به الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، والتي بلغ عددها 17 هدفًا متعلّقةً بشكلٍ أساسيٍ بتطوير التنمية المستدامة: بكونها عالميّةً؛ وذلك انطلاقًا من كونها لم تتوجّه فقط إلى الدول النامية كما هو الحال في الخطّة الإنمائية للألفيّة، بل نجد بأنّ خطّة التنمية المستدامة 2030 قد توجّهت بالأهداف جميعها نحو جميع البلدان لتحقيق تقدّمٍ في مجال التنمية المستدامة.

ثانيًا: تحويليّة:

تتيح أهداف التنمية المستدامة بخطّتها 2030 نقلةً نوعيّةً جديدةً بعيدةً عن التنمية التقليديّة، فالرؤية الجديدة للتنمية ركّزت على الإنسان وكوكب الأرض وحقوق الانسان، وبذلك تكون قد خرجت عن الإطار الضيّق المرافق لأهداف الإنمائيّة للألفيّة.

ثالثًا: شاملة:

جاءت خطّة 2030 للتنمية المستدامة من خلال تنوّع أهدافِها بشكلٍ واسعٍ، فقد تمحورت الأهداف المنوي تحقيقُها للسنوات القادمة على شموليّة المحاور، فهي تغطّي قضايا أساسيّةً بحقوق الإنسان متضمّنةً مختلف النواحي الاقتصاديّة والمدنيّة والثقافيّة والسياسيّة والاجتماعيّة؛ لذلك كلّه فقد تميّزت التنمية المستدامة بالشموليّة.

رابعًا: جامعة:

تميّزت خطّة 2030 بأنّها تخاطب الجميعَ دون استثناءٍ، وقد أبرزت ذلك من خلال قولها بأنّها تسعى نحو: "عالمٍ يسود جميعَ أرجائه احترامُ المساواة وعدمُ التميّز"، فقد أشارت إلى ضرورة تبنّي جميع الدول لمبدأ احترام حقوق الإنسان والعمل على عدم التميّز بأيّ شكلٍ من إشكاله، سواءٌ على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو غيرها مِن الآراء السياسيّة، أو مِن خلال الميلاد او الإعاقة أو على أيّ أساسٍ آخر.

عملت المملكة على مفهوم التنمية المستدامة منذ بداية مسيرتها الإنمائيّة، والتي بدأت بتوجّهاتها الإستراتيجيّة في الخطط الخمسيّة التي أطلقتها عام 1970؛ فمنذ تلك الفترة والمملكةُ حريصةٌ على تحسين مستوى قدرات المواطن من خلال رفع مستوى معيشته وتلبية مختلف احتياجاته، انطلاقًا من كونها اعتبرت المواطن أسمى هدفٍ للتنمية المستدامة، وقد أكّدت المملكة منذ تلك الفترة أيضًا، حرصَها على تنفيذ إستراتيجيتها بما يتّفق مع المبادئ والقيم الإسلاميّة والحريّة الاقتصاديّة.

أمّا في عام 2016 فقد أطلقت المملكة الرؤيةَ 2030، والهدفُ الأساسيُّ قائمٌ على تحويل الاقتصاد إلى اقتصادٍ متنوّعٍ يرتكز على التنمية المستدامة، والعملِ على بناء قدراتٍ مؤسسيّةٍ قادرةٍ على تحقيق أهداف هذه الرؤية. كما تمّ إطلاق برنامج التحوّل الوطني 2020 في العام نفسه، الذي أكّدت مِن خلاله المملكة التزامَها التامَّ بالأهداف التي تضمّنها، والتي وضعتها ضمن أولويّاتها لأنّها تتوافق بشكلٍ تامٍ مع رؤيتها 2030 وبرنامجها الوطني 2020 (جريديني، 2018).

ولا بُدّ في السياق نفسه من الإشارة إلى أنّ المملكة قد شاركت بشكلٍ واسعٍ في المشاورات الخاصّة بأهداف التنمية المستدامة، وقد التزمت المملكة بجميع ما ورد بتلك الخطّة، وعملت منذ عام 2015 على تجديد التزامها والعملِ الدؤوب بهدف تحقيق أهدافه. وقد ابتكرت المملكة العديدَ من البرامج الوطنيّة الهادفة إلى تعزيز دور المواطن السعودي؛ وذلك من خلال دعمِ الحكومة العديد من المشاريع الإسكانية القائمة على التمليك، والدورِ الأساسيّ نحو تمكين المرأة السعوديّة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتأمينِ كافّة السبل الصحّيّة والتعليميّة (بلحسين، لخذاري، 2022). كما أنّ المملكة شاركت في عام 2018 قد شاركت في المنتدى الساسي، وشرحت فيه الاستعراضَ الوطنيَّ الطوعيَّ الأولَ الذي كان الإنتاج الأوّلي لجهودها المبذولة في هذا المجال، وقدَّمت منهجيّةً كاملةً للوضع الراهن الخاصّ بأهداف التنمية المستدامة، والتي كانت تتميّز بالوضوح والثبات بالخطوات التي قامت بها المملكة في هذا السياق.

وعليه، فقد قدَّمت الأمم المتّحدة برنامجها المتعلّق بالتنمية المستدامة، وحدّدت أهدافه الأساسيّة السبعة عشر، والتي تناولت مختلف النواحي الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتنمويّة للشعوب القادمة. وبالفعل شاركت المملكة بالجهود الدوليّة المبذولة، وتبنّت معظم المواقف الداعمة لتحقيق أهدافها، وطوعت محيطها الداخلي بما يحقّق الأهداف المنشودة.

ولتوضح جهود المملكة في هذا المجال لا بُدّ مِن التطرّق لمعظم الجهود المبذولة من قبل القيادة الرشيدة لدعم التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: الخطوات السعوديّة لتحقيق التنمية المستدامة ضمن الرؤية 2030

يقدّم هذا المطلب جهود المملكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والتي ركّزت فيها بشكلٍ أساسيٍّ على القضاء على الفقر والجوع، وتبنّي سياسة الصحّة الجيّدة والحياة الجيّدة والتعليم الجيّد والمساواة بين الجنسين.

فبعد أن تبنّى قادة العالم مجموعةً من الأهداف المقدّمة من الأمم المتّحدة في 25 سبتمبر 2015، للقضاء على جميع أشكال الفقر، ومحاربةِ عدم المساواة وحماية الكوكب وضمان الرّخاء للجميع كجزءٍ من خطّة التنمية المستدامة لعام 2030. وبدأت الحكومات في مختلف أنحاء العالم العملَ مع الشركات العامّة والخاصّة والمجتمع المدني لتعزيز الجهود لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وبعد أنْ قدَّمت هذه الدول خطَّتَها لتنفيذ الأهداف بما يخدم ما قدّمته الأمم المتّحدة من أجندةٍ مرتبطةٍ بالتنمية المستدامة 2030، وكانت مِن أولى الدول الداعمة والساعية نحو تحقيق هذه الأهداف المملكةُ العربيّةُ السعوديّةُ. فقد كانت المملكة مِن أُولى الدول التي أعدَّت الاستعراضَ الطوعيَّ الوطنيَّ الأول، وأوضحت الجهودَ المبذولةَ داخليًّا الهادفةَ إلى تعزيز أهداف الأمم المتحدة، والتي جرى الاتّفاق عليها في عام 2015.

وقد أبرزت المملكة وبشكلٍ واضحٍ بأنّ أهداف التنمية المستدامة تصبّ في الأهداف الوطنيّة الدالية للدولية، وذلك انطلاقًا من الرؤية 2030 التي لا تختلف مع أهداف الأمم المتّحدة السبعة عشر بشيءٍ، بل على العكس فإنّ التوجّه الأمميّ والسعوديّ يسيران بالمسار نفسه نحو تحقيق أهدافٍ مشتركةٍ (جريديني، 2020).

قدَّمت المملكة برنامج التحوّل الوطني 2020، وهو نقطة الانطلاق لتنفيذ رؤية 2030، بالإضافة إلى تحقيق رؤية التنمية المستدامة المقدَّمة من الأمم المتّحدة. والبرنامج يشمل القطاعات العامّةَ والخاصّةَ مجتمعةً؛ بهدف تحقيق التطوّر المنشود، فقد اعتبرت الرؤيةُ السعوديّةُ بأنّ التعاون المؤسسيَّ الذي يضمن التعاون بين الوكالات أمرًا أساسيًّا للتنفيذ ولتحقيق الأهداف بشكلٍ سليمٍ وواضحٍ؛ لذلك نجد بأنّ المملكة العربيّة السعوديّة تسعى جاهدةً نحو التنويع في اقتصادها بعيدًا عن المصادر التقليديّة القائمة على السياسات الاقتصاديّة النفطيّة فقط، فكان لا بُدّ وفق الرؤية 2030 من خلْق تدابير ماليّةٍ قادرةٍ على تمويل المبادرات المحدّدة المبيّنة في الرؤية وأهداف التنمية المستدامة على حدٍ سواءٍ.

وفي سبيل ذلك قامت المملكة برسم السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والإنسانيّة لتحقيق بيئةٍ متوازنةٍ للهدف الأول من الرؤية وهو المواطن في المقام الأول؛ كونه يشكّل الركيزة الأساسيّة التي اعتمدت عليها الحكومة الرشيدة للوصول إلى النتائج الأساسيّة في الرؤية 2030، لذلك نجدها قد ركّزت وبشكلٍ أساسيٍّ على ما يحقّق هذه التطوّر، ويدعم الشباب السعودي الذي يشكّل ما يقارب 50% من سكان المملكة العربية السعودية وفقًا لما صدر عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، فبدأت جهود المملكة بالهداف الأول من الأهداف السبعة عشر والذي تحدّد بالفقر، فالفقر آفةٌ عالميّةٌ ترخي بظلالها على البشريّة جمعاء دون استثناء؛ لذلك نجد بأنّ المملكة نظّمت جهودها من خلال العمل على الهدف الأول مِن أهداف التنمية المستدامة لا للفقر، وذلك على المستوى الداخلي والخارجي في الوقت نفسه.

فعلى المستوى الداخلي قامت المملكة بتطوير نظام الخدمات الاجتماعيّة ليكون أكثرَ كفاءةً وإنصافًا، والعملِ على تسهيل الوصول إليه لكافّة المواطنين بدون استثناء. ويقوم النظام على دعم نظام الضمان الاجتماعي الذي يعتبر الركيزةَ الأساسيّةَ للفراد داخل المجتمع الواحد لِمَا تقدّمه من خدماتٍ اجتماعيّةٍ بمختلف صورها. كما عملت الجهات الحكوميّة على تشجيع المؤسّساتِ بنوعيها والأفرادِ على المساهمة في العمل الخيري.

وقد حددت الحكومة ثلاث أفكار أساسيّةٍ لا بُدّ من تحقيقها، والتي كانت على الشكل التالي:

يشتمل البرنامج على نظام التأمين الصحّي التعاوني والتقاعد والتأمين ضدّ البطالة.

شبكات الأمان الاجتماعي: وتشمل الدعم الحكومي (الغذاء، والوقود، والكهرباء، ودعم المياه)، وبرنامج حساب المواطن، وبرنامج دعم الإسكان، والبرامج التعليميّة، وبرامج الرعاية السكنيّة، وبرامج رعاية ذوي الاحتياجات الخاصّة.

برامج دعم سوق العمل، بما في ذلك برنامج حماية الأجور، وبرنامج دعم التوظيف، وبرنامج دعم الباحثين عن عمل.

كما قدّمت وزارة الشؤون البلديّة والقرويّة والإسكان مبادراتٍ غايتُها الأساسيّةُ تقديمُ المساعدة للمواطنين على إيجاد المسكن المناسب بهدف التملّك. كما عملت على مبادرةٍ سُمِّيَتْ بحساب المواطن الذي يسعى إلى حماية الأسر السعوديّة من التأثير المباشر وغير المباشر المتوقّع من الإصلاحات الاقتصاديّة المختلفة، والتي قد تسبّب أعباءً إضافيّةً على شرائح معيّنة من المجتمع. كما عمل النظام وبشكلٍ منتظمٍ على دعم الأسر غير المدعومة والأيتام غير القادرين على العمل، وغيرهم من المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي. تمّ تشجيع الجمعيّات الخيريّة لما لها من دورٍ في تقديم المساعدات الإنسانيّة، وأُنيط عملُها تحت إشراف وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة؛ وذلك بهدف تنظيمها وتقديمها للخدامات بشكلٍ دوريٍّ وفعّالٍ.

بالإضافة إلى ذلك أولت المملكة العربيّة السعوديّة اهتمامًا خاصًّا ومميّزًا لذوي الاحتياجات الخاصّة، ففي رؤية المملكة 2030 هدفٌ إستراتيجيٌّ يكمن في حرص المملكة بتمكين ذوي الاحتياجات الخاصّة مِنَ الحصول على فرص عملٍ، وتعليمٍ مناسبٍ يضمن استقلاليّتهم واندماجهم كعناصرَ فاعلةٍ في المجتمع دون أيّ تميّزٍ وأيّ معوّقاتٍ تواجههم، بل على العكس تمّ تقديم يد العون لهم وإقحامهم في المجتمع بشكلٍ طبيعيٍّ وفعّالٍ، ممّا يتيح لهم مستقبلًا مزدهرًا ضمن الرؤية 2030.

هذا ضمن الإطار الداخلي، أمّا في السياق الدولي فلم تكن جهود المملكة بأقلّ مستوى، بل على العكس نجد بأنّ الخطوات التي قامت بها المملكة لم تكن وليدة الساعة، بل هي تاريخٌ عريقٌ يُقدَّم من المملكة منذ تاريخ تأسيسها، فللمملكة مواقفُ إنسانيّةٌ دائمةٌ وذلك من خال المبادرات الإنسانيّة التي تكون فيها سبّاقةً وساعيةً نحو المساعدات الإنسانيّة بكلّ ما لديها من جهود، فقد قامت في هذا السبيل بدعم المؤسّسات والمنظّمات الدوليّة، مثل: مشاريع العون والإغاثة الخارجيّة المقدّمة مِن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانيّة، ولا يخفى ما يقدّمه هذا المركز من خدماتٍ إنسانيّةٍ بمختلف المجالات ضمن مختلف المساحات الجغرافيّة.

بالإضافة إلى وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين المعروفة بالأونروا والتي تَعتبر المملكةَ العربيّةَ السعوديّةَ أحدَ أهمِّ ممّولي هذا البرنامج من خلال الدعم المالي والمعنوي المقدَّم بشكل دوريٍّ.

ولم يقف جهد المملكة ضمن هذه البرامج فقط بل تساهم المملكة بالعديد من البرنامج الإنسانية الأخرى على سبيل المثال لا الحصر:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعيّة.

برنامج الخليج العربي لمنظّمات الأمم المتّحدة الإنمائيّة.

صندوق الأمم المتّحدة للطفولة.

انطلاقًا ممّا سبق، وبعد التطرّق للجهود المبذولة في سباق القضاء على الفقر، كان لا بُدّ من التركيز من قبل المملكة على إحدى نواتجه وهو الجوع (الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة). وفي هذا المجال تُعدّ المملكة العربيّة السعوديّة مِن أكبر المساهمين في برامج القضاء على الجوع على المستوى العالمي؛ لذلك نجد بأنّ جهودها تتمحور حول تحقيق الأمن الغذائي داخليًّا وخارجيًّا، بالإضافة إلى السعي الحثيث للقطّاع الزراعي في المملكة للمساهمة بكافّة السبل التي تحقّق أكبر نسبةٍ من الناتج المحلّي الإجمالي، الذي يساعد عندها على التنمية الاقتصاديّة وتنويع القاعدة الزراعيّة للمملكة.

ولتحقيق هذه الرؤية الإنسانيّة قامت المملكة بالعديد من المبادرات للقضاء على الجوع، وكان أبرزها مبادرة Saudi Grains Organization (SAGO) للحدّ مِن فَقْدِ الأغذية وهدرها في المملكة، ومنعِ الاستخدام غير السليم للموارد الطبيعية. وفي نفس السياق مبادرةُ وزارة البيئة والمياه والزراعة للقضاء على سوسة النخيل الحمراء، ومكافحة انتشارها في جميع أنحاء العالم.

وقدّمت الوزارة نفسُها العديدَ من المبادرات لتوفير الأمن الغذائي الشامل والمستدام؛ من خلال القيام بترميم وتأهيل أراضٍ زراعيّةٍ، وتجهيز تقنية الحصاد المائي في محافظات الطائف والباحة وعسير وجازان، والعملِ على خفض نصيب الفرد من هدر الأغذية بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، وتقليلِ الفاقد من الأغذية في مرحلتي الإنتاج والإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد. كما ركّزت الوزارة على فكرةِ تطوير وتحسين كفاءة السوق الزراعيّة، واعتمادِ تدابيرَ لضمان التسليم الآمن وفي الوقت المناسب للسلع ومشتقّاتها، وتعزيز وتوفير الاحتياطيات الغذائيّة للحدّ مِن تقلّباتها في السوق الغذائي.

كلُّ ما ذُكِر أعلاه تناول بعض الخطوات الداخليّة الكفيلة بالحدِّ مِن الجوع، انطلاقًا من فكرة التنظيم للتوزيع الزراعيّ حتى تعمّ الفائدة الجميع، ولكنّ المملكة أكملت في نفس المجال على الصعيد الخارجي من خلال تفعيل دور الشراكات الدوليّة، انطلاقًا من نشر الوعي بالطبيعة البيئيّة والجغرافيّة، وخلْق المصادر المثلى للإمدادات الغذائيّة، لذلك ضبطت المملكة الاستثمار الزراعيّ الأجنبيّ من خلال شراكات إستراتيجيّة مع دول متعدّدة، وبما يحقّق مصلحة الجميع سواءٌ السلطات والمجتمعات المحليّة والخارجية.

كما لا بُدّ من الإشارة إلى بنك الطعام السعودي (أطعم)، والذي تمّ إنشاؤُه في المملكة، وقدَّم أكثر من 12 مليون وجبةٍ منذ إنشائه. وركّزت على تنفيذ أكثر من 300 مشروعٍ للأمن الغذائي، نتج عنه تغذية الملايين بجهود مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانيّة، والمساهمة التاريخيّةِ البالغة 500 مليون دولار أمريكي لبرنامج الغذاء العالمي في عام 2008 الذي قدّمته المملكة العربيّة السعوديّة، وكلُّ ذلك بهدف السعي للقضاء على الجوع والحدِّ مِنَ التوسّع الكبير الذي يواجه شعوبَ العالم في مختلف الدول.

وفي المقلب الآخر نجد بأنّ المملكة وضمن جهودها في تحقيق التنمية المستدامة ورؤيتها 2030، قدّمت العديدَ من المبادرات التي اعتبرتها أساسيّةً في المجتمع؛ وذلك من خلال دعمها للمرأة في سبيل تحقيق كافّة الأهداف الوطنيّة الأساسيّة. وفي هذا السبيل أكّدت المملكة العربيّة السعوديّة على أهميّة استثمار طاقات المرأة وتفعيلِ دورها الأساسيّ على المستويين: المحلّي والدوليّ كجزءٍ من رؤية المملكة الإستراتيجيّة 2030، لذلك تمّ التركيز على مساهمتها في سوق العمل، وتأمين خدمات قطّاعي الصحّة والتعليم لها، تحقيقًا للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

وفي نفس السياق قدّمت المملكة العديدَ من المبادرات التي تسعى في المقام الأول لتطوير المرأة، وتحقيقِ مجمل الأهداف الوارد ذكرها في خطّة التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتّحدة والرؤية الوطنيّة للمملكة على الصعيد الداخلي؛ لذلك نجدها قدّمت مبادراتٍ على الصعيد الداخلي، الهدفُ منها إدخالُ المرأة في سوق العمل، ومنحُها المساواة بالفرص بينها وبين الرجل، وخلْقُ العديد من المجالات التي تسمح بمشاركتها الفعّالة.

والمبادراتُ والجهودُ الحكوميّة التي هدفت إلى تعزيز المساواة بين الجنسين كانت كثيرةً، ولعلّ أبرزها على الشكل التالي:

تخصص 20٪ مِن مقاعد مجلس الشورى للمرأة.

خلق أكثر من 450 ألف فرصة عملٍ جديدةٍ للمرأة.

تمّ إطلاق عددٍ من المبادرات بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشرٍ؛ لتمكين المرأة في مختلف المجالات، مثل: المنصة الإلكترونيّة التي تسمح للباحثة البحثَ عن وظائف التسجيل، والتعرّفَ على آليّة التأهيل في جميع مناطق المملكة. كما تمّ إطلاق برامجَ دعمِ المرأة العاملة، وتقديمِ المشورة اللازمة للنساء من الفئات الضعيفة؛ للاستفادة من برامج التأهيل التي تنتهي بالتوظيف والعمل عن بُعد.

كما تمّ إطلاق برنامجٍ تدريبيٍّ (دروب)، يهدف إلى تمكين الفئات المحتاجة من اكتساب مهاراتٍ وخبراتٍ تمكّنهم من دخول معترك سوق العمل بشكلٍ متطوّر.

لم تكن جهود المملكة العربيّة السعوديّة لتطوير مخرجات وأهداف التنمية المستدامة مقتصرةً على ما تمّ ذكره، فالأهداف السبعة عشر التي تمّ طرحها من قِبَلِ الأمم المتّحدة وجدتْ طريقها في السياسات الداخليّة للدولة، فطوّرت القطّاع الصحّيّ، وعملت على تقديم مستوًى معيّنٍ من الرفاهيّة لكافّة المواطنين، لذلك عملت على تحسين مستوى التعليم وتطوير البنية التحتية من مختلف جوانبها، مثل: المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6 من الخطة الأمميّة)، وتأمين طاقة نظيفة للجميع، كما أطلقت العمل على النموّ الاقتصادي والصناعة والابتكار، وأقامت مدنًا ومجتمعاتٍ محليّةً متطابقةً مع مواصفات التنمية المستدامة.

ولا يخفى على أحدٍ الجهودُ التي قامت بها المملكة للحدِّ من التغيرات المناخيّة، سواءٌ على النطاق الداخلي أو الدولي، ولعلّ أبرز صوره العملُ على حماية الحياة البرية والبحرية (الأهداف من 7 الى 15).

إنّ الجهود الجبّارة التي قامت ولا تزال تقوم بها الحكومة الرشيدة في المملكة، تأكّد وبشكلٍ واضحٍ أنّ المملكة العربيّة السعوديّة سوف تكون القاعدةَ الأساسيّةَ الداعمةَ للتنمية المستدامة ليس فقط في الشأن الداخليّ، بل أيضًا على الشأن الدولي، فقد أصبح واضحًا أنّ القيادة السعوديّة الرشيدة أدركت بشكلٍ كاملٍ لأهميّة العمل على المستويين، فلم تكن الجهود السعودية مقتصرةً على الشقّ الداخليّ، بل قدَّمت المملكة كافّةَ المساعدات الإنسانيّة وفي مختلف المجالات. كما قدَّمت الدعمَ الكامل للمجتمع الدولي، وكانت مِن أُولى الدول التي صرَّحت عن خطّتها للسنوات القادمة، وأعلنت عمّا قامت بها، وما ستقوم به وكافّة النتائج التي تمّ تحقيقها، وذلك ضمن الاجتماعات الدوليّة الدوريّة لدى الأمم المتّحدة، بهدف عرض ما تمّ التوصّل إليه في عدّة مجالاتٍ؛ للاستفادة من خبرتها مِن قبل الدول الأخرى، والاستماعِ إلى تجارب الدول الأخرى للاستفادة من خبراتهم.

إنطلاقاً مما تقدم فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

يسعى المجتمع الدولي نحو نشر مفهوم المساواة في توزيع الموارد الطبيعيّة بين الأجيال الحاليّة والمستقبليّة.

يهدف المجتمع الدولي لوصول الموارد الطبيعيّة والطاقة المتجدّدة لأجيال المستقبل من خلال تنظيمها وتوزيعها بشكلٍ عادلٍ على الجميع.

قدّمت الأمم المتّحدة الأهداف السبعة عشر للحفاظ على التنمية المستدامة، بعد أنْ ربطت هذه الأهداف مع ما يحقّق مستقبل أفضل لجميع شعوب العالم.

تعدّدت تعاريف التنمية المستدامة، ممّا جعلها غنيّةً بالصياغات القانونيّة المختلفة.

قدّمت المملكة العربيّة السعوديّة جهودًا جبارةً في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك ضمن المسار الداخليّ والدوليّ في آنٍ معًا.

وحّدت المملكة العربيّة السعوديّة جهودها مع المجتمع الدولي، وشكّلت قوّةً أساسيّةً قادرةً على تحقيق الخطّة التنمويّة الدوليّة 2030 من خلال رؤيتها الداخليّة 2030.

الخاتمة:

بعد أنْ تمّ تقديم مفهوم التنمية المستدامة ومضمونِ طرحها من قبل الأمم المتحدة، وبعد أنْ تمّ إبراز أهمّ الاتفاقيّات الدوليّة التي تُعنى بالتنمية المستدامة وطريقة تطوّرها، ووصولها لشكلها الحالي المتمثّل بالأهداف السبعة عشر؛ قدَّمَ الباحثُ موقفَ المملكة والطرق التي تمّ اعتمادها للوصول إلى الأهداف الأساسيّة، سواءٌ مِن خلال تبنّيها الكامل لخطّة التنمية المستدامة 2030م، مِن خلال الرؤية 2030 التي تمّ اعتمادُها لتحقيق كافّة الأهداف التي تدفع المملكة نحو مزيدٍ من التطوّر والتقدّم وبالصورة التي أرادها الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله ووليّ عهده سموّ الأمير محمد بن سلمان. وعليه كان لا بُدّ من الإشارة إلى أهمّ التوصيات، والتي كانت على الشكل التالي:

العمل على حثّ الدول الكبرى لا سيّما الصناعية منها على الالتزام بالاتفاقيّات الدوليّة؛ بهدف تعزيز مقاصد التنمية المستدامة مثلها بذلك مثل الدول النامية.

ضرورة وضع تصوّرٍ واضحٍ مِن قبل الأمم المتّحدة لطريقة الاستثمار الأمثل للطاقات المختلفة في العالم من أجل التنمية المستدامة.

ضرورة العمل على تبنّي إستراتيجيّاتٍ وبرامجَ ومبادراتٍ دوليّةٍ للسنوات القادمة وبشكلٍ دوريّ تكون غايتُها تقديمَ تصوّرٍ للسبل المؤدّية إلى طاقاتٍ متجدّدةٍ ونظيفةٍ وميسّرةٍ لكافّة أفراد المجتمع الإنساني، وخصوصًا وهو الأهمّ للدول النامية منها.

توفير الموارد الماليّة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال جهود المجتمع الدولي وتحديدًا القاعدة الدوليّة؛ كونها الوحيدةَ القادرةَ على تقديم المساعدات الماليّة لكافّة الدول الفقيرة.

قيام الأمم المتّحدة بمراجعةٍ دوريّةٍ دقيقةٍ وشاملةٍ لأجندة الدول الصناعيّة، من خلال مراقبة نشاطاتها الاقتصاديّة، وذلك بهدف التأكّد من الممارسات النظاميّة القادرة على المحافظة على التنمية المستدامة.

تعاون الدول في سبيل تبادل الخبرات المعرفيّة، وذلك انطلاقًا من خططها المنفّذة والنتائج المحقّقة، وذلك لتقديمها للدول الأخرى للاستفادة منها وتحديدًا للدول الفقيرة وذات الإمكانيّات الضعيفة.

إصدار تشريعاتٍ وأنظمةٍ، سواءٌ داخليّةً أو دوليّةً، بالإضافة إلى ما هو موجود، يكون الهدف منها تعزيزَ تحقيق التنمية المستدامة مع التركيز على الاتفاقيّات الدوليّة والحرص على تنفيذ كافّة بنودها من قبل الأطراف المعنيّة.

قائمة المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، عيسى علي، أبو راضي، فتحي عبد العزيز. (2004). جغرافية التنمية والبيئة. لبنان، بيروت: دار النهضة العربية.

أعمر، عمر، محمود. (2008). قانون البيئة. الأردن، عمان: دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، ص: 194.

بن علي، خلدون. (2019). "التنمية المستدامة في القانون الدولي العام. السياسة العالمية"، (1)، 73-97.

جريديني، مايا. (2018). السعودية خطوات تحقق أهداف التنمية المستدامة.

الشحي، هشام. (2017). "حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان". رسالة لنيل درجة الماجستير. جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 164.

الشيخ، بوسماحة. (2001). أبعاد وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة. مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، عدد أكتوبر. على الموقع الالكتروني: https://revuealmanara.com.

طلبة، كمال، مصطفى. (1995). برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنقاذ كوكبنا. لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص: 274.

عبد الرحمن، محمد، عبد الرحمن. (2007). "التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي". القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

عبد السلام، عبد السلام، مصطفى. (2011). "البيئة ومشكلاتها والتربية والتنمية المستدامة". مصر، القاهرة: دار الفكر العربي.

عبد الغني، حسونة. (2009). "الحماية القانونيّة للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009، ص: 23-24.

عبد الله، عبد الخالق. (1998). "التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية". بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

علي، نور الدين، وجدي. (2016). الحماية الدولية للبيئة منذ مؤتمر ستوكهولم لعام 1972 حتى مؤتمر الدوحة لعام 2012.لبنان، بيروت: مكتبة زين الحقوقية. الطبعة الأولى، ص: 23-25.

قايدي، سامية. (2002). التنمية المستديمة التوفيق بين التنمية والبيئة. رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2002، ص: 37.

محمد، عبد الله، حسون. دواي، مهدي، صالح. (2015). التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد. مجلة ديالي، مجلد15(67). 338-356.

ميلود، موسعي. (2020). "التنمية المستدامة". جامعة محمد بوضياف مسيلة، على الموقع الإلكتروني: https://www.maan-ctr.org تاريخ الاطلاع: 2023/15/3.

الهيتي، سهير، إبراهيم، حاجم. (2015). "الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة". بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، ص:133.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

ʿAbd al-Ghanī, Ḥasunah‘‘ .Al-Ḥimāyah al-Qānūniyyah lil-Bīʾah fī Iṭār al-Tanmiyah al-Mustadāmah ’’.PhD diss., Kulliyyat al-Ḥuqūq, Jāmiʿat al-Jazāʾir Ibn Yūsuf Ibn Khaddah, 2009, pp. 23–24.

ʿAbd Allāh, ʿAbd al-Khāliq‘‘ .Al-Tanmiyah al-Mustadāmah wa-al-ʿAlāqah bayna al-Bīʾah wa-al-Tanmiyah ’’.Beirut, Lebanon: Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-ʿArabiyyah, 1998.

ʿAbd al-Raḥmān, Muḥammad ʿAbd al-Raḥmān‘‘ .Al-Tanmiyah al-Bashariyyah wa-Muʿawwiqāt Taḥqīq al-Tanmiyah al-Mustadāmah fī al-Waṭan al-ʿArabī ’’. Cairo, Egypt: al-Munazzamah al-ʿArabiyyah lil-Tanmiyah al-Idāriyyah, 2007.

ʿAbd al-Salām, ʿAbd al-Salām Muṣṭafā‘‘ .Al-Bīʾah wa-Mushkilātuhā wa-al-Tarbiyah wa-al-Tanmiyah al-Mustadāmah ’’.Cairo, Egypt: Dār al-Fikr al-ʿArabī, 2011.

Al-Haytī, Suhayr Ibrāhīm Ḥājim‘‘ .Al-Āliyyāt al-Qānūniyyah al-Duwaliyyah li-Ḥimāyat al-Bīʾah fī Iṭār al-Tanmiyah al-Mustadāmah ’’.Beirut, Lebanon: Manshūrāt al-Ḥalabī al-Ḥuqūqiyyah, 1st ed., 2015, p. 133.

ʿAlī, Nūr al-Dīn Wajdī. Al-Ḥimāyah al-Duwaliyyah lil-Bīʾah mundhu Muʾtamar Stūkhūlīm li-ʿĀm 1972 ḥattā Muʾtamar al-Dawḥah li-ʿĀm 2012. Beirut, Lebanon: Maktabat Zayn al-Ḥuqūqiyyah, 1st ed., 2016, pp. 23–25.

Al-Shaykh, Būsamāḥah‘‘ .Abʿād wa-Ahdāf wa-Muʿawwiqāt al-Tanmiyah al-Mustadāmah ’’.Majallat al-Manārah li-Dirāsāt al-Qānūniyyah wa-al-Idāriyyah, October 2001. Available at: https://revuealmanara.com.

waliabeadi. majalat diali, mjaladi15(67). 338-356. (in Arabic).

Muḥammad, ʿAbd Allāh Ḥassūn, and Duwāy, Mahdī Ṣāliḥ" .Al-Tanmiyah al-Mustadāmah: al-Mafhūm wa-al-ʿAnāṣir wa-al-Abʿād ".Majallat Diyālī 15, no. 67 (2015): 338–356.

Qāʾidī, Sāmiyah. Al-Tanmiyah al-Mustadīmah: al-Tawfīq bayna al-Tanmiyah wa-al-Bīʾah. Master's thesis, Kulliyyat al-Ḥuqūq, Jāmiʿat Mūlūd Maʿmarī, Tīzī Wuzū, 2002, p. 37.

Talabatu, Kamali, Mustafaa. (1995): barnamaj al'umam almutahidat lilbiyati, 'iinqadh kawkabna. lubnan, bayrut: markaz dirasat alwahdat alearabia. (in Arabic).

Ṭalbah, Kamāl Muṣṭafā. Barnāmaj al-Umam al-Muttaḥidah lil-Bīʾah: Inqādh Kawkabnā. Beirut, Lebanon: Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-ʿArabiyyah, 1995, p. 274.

Alshaykhu, Busamaha. (2001):'abead wa'ahdaf wamueawiqat altanmiat almustadamatu. majalat almanarat lildirasat alqanuniat waladariati, eadad 'uktubar. ealaa almawqie alalkitruni: https://revueal-manara.com.(in Arabic)

Al-Shiḥḥī, Hishām" .Ḥaqq al-Tanmiyah al-Mustadāmah fī Qawāʿid al-Qānūn al-Duwalī li-Ḥuqūq al-Insān ".Master's thesis, Jāmiʿat al-Sharq al-Awsaṭ, Kulliyyat al-Ḥuqūq, 2017, p. 164.

Aʿmar, ʿUmar Maḥmūd. Qānūn al-Bīʾah. 1st ed. ʿAmmān, Jordan: Dāʾirat al-Maktabah al-Waṭaniyyah, 2008, p. 194.

Barbier.B. Edward. (1987). "The Concept of Sustainable Development". International Institution for Environment and development. England، Uk.

Bin Eulay, khaldun. (2019): "altanmiat almustadamat fi alqanun alduwalii aleama. alsiyasat alealamiati", (1), 73-97. (in Arabic)

Dominique، Frank. (2005). "Jalons pour une histoir de la nation de devloppement durable". Monde en devloppement، vol:33، n129، P:25.

Eabd Allah, Eabd Alkhaliq.(1998):"altanmiat almustadamat walealaqat bayn albiyat waltanmiati". bayrut, lubnan: markaz dirasat alwahdat alearabiati. (in Arabic)

Eabd Alrahman, Muhamad, Eabd Alrahman.(2007): "altanmiat albashariat wamueawiqat tahqiq altanmiat almustadamat fi alwatan alearabii". alqahirat, masr: almunazamat alearabiat liltanmiat al'iidaria. (in Arabic)

Ibn ʿAlī, Khuldūn" .Al-Tanmiyah al-Mustadāmah fī al-Qānūn al-Duwalī al-ʿĀmm ".Al-Siyāsah al-ʿĀlamiyyah 1 (2019): 73–97.

Ibrāhīm, ʿĪsā ʿAlī, and Fatḥī ʿAbd al-ʿAzīz Abū Rāḍī. Jughrafiyyat al-Tanmiyah wa-al-Bīʾah. Beirut, Lebanon: Dār al-Nahḍah al-ʿArabiyyah, 2004.

Jaraydīnī, Māyā. Al-Saʿūdiyyah: Khuṭuwāt Tuḥaqqiq Ahādāf al-Tanmiyah al-Mustadāmah, 2018.

Jridini, Maya. (2018): alsaeudiat khutuat tuhaqiq 'ahdaf altanmiat almustadamati. maqal ealaa almawqie al'iiliktruni:https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2018/07/18(in Arabic).

Milud, Musaei. (2020). "altanmiat almustadamati". jamieat muhamad biwidyaf musilatin, ealaa almawqie al'iiliktruni: https://www.maan-ctr.org. (in Arabic)

Mīlūd, Mūsaʿī" .Al-Tanmiyah al-Mustadāmah ". Jāmiʿat Muḥammad Būḍiyāf – Masīlah, 2020. Available at :https://www.maan-ctr.org .Accessed March 15, 2023.

Muhamadu, Eabd Allah, Hasuwn. dway, mahdi, salihi. (2015): altanmiat almustadamat almafhum waleanasir